Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- March 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – اذار ٢٠٢٣

Diversity management as a mechanism of political stability in consensual democracies

[1] Assoc. Prof. Dr. Ammar Saadoon Albadry[2]
[١] College of Political Science /Al-Mustansiriya University

1: Email:
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq
2: Email

Abstract:
The issue of managing diversity in a pluralistic society falls within the purview of national policy aimed at seeking social integration rather than conflict. This pluralism takes many forms in society such as religious ، ethnic ،cultural ،political and ethnic pluralism. Thus ، the mechanism of the state's dealings with its various apparatuses with ethnic ،racial and religious pluralism through its strategies ،policies and laws is what determines the extent to which this pluralism becomes a factor of stability or instability. Therefore ،this study aims to investigate the hypothesis that there is a close relationship between managing diversity and its mechanisms and procedures ،and protecting the unity of the country's territory and its political stability. Also ، this study will try to answer a number of questions ، including what is the concept of diversity management? What is the concept of political stability and what are its most important manifestations? And to what extent did the existence of many diversity management mechanisms help to achieve relative stability in consensual democratic societies? The study concluded that the issue of managing diversity in pluralistic societies falls within the policies of states ،in order to try to achieve social integration instead of conflict. And the phenomenon of political instability has negative effects on many political ،economic and social variables. And that the mechanisms for managing diversity in consensual democratic societies aim to address the problems and divisions of multiple heterogeneous societies and to deal with those societies with the least amount of losses and the greatest amount of profits. Finally ،the study recommended that the political system adopt specific strategies and programs embodied in the constitution that enhance the process of integrating ،enhancing ،preserving and perpetuating this social ،cultural and religious diversity.

DOI

Submitted: 20/2/2023
Accepted: 07/03/2023
Published: 28/03/2023

Keywords:
Diversity
Pluralism
political stability
consensual democracy.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ادارة التنوع كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة الديمقراطية التوافقية

[١] ا.م.د عمار سعدون سلمان
[١] جامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية

الملخص:

تندرج مسألة إدارة التنوع في مجتمع تعددي ضمن اختصاص السياسة الوطنية الهادفة إلى السعي لتحقيق التكامل الاجتماعي بدلاً من الصراع. تأخذ هذه التعددية أشكالاً عديدة في المجتمع مثل التعددية الدينية والعرقية والثقافية والسياسية والعرقية، وبذلك إنّ آلية تعامل الدولة بمختلف أجهزتها مع التعدديات الاثنية والعرقية والدينية من خلال استراتيجياتها وسياساتها وقوانينها هي التي تحدد مدى تحول هذه التعددية إلى عامل استقرار او عدم استقرار. لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقيق من فرضية مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين ادارة التنوع وما لديها من اليات واجراءات وبين حماية وحدة اقليم الدولة واستقراره السياسي. كما ان هذه الدراسة ستحاول الإجابة على عدد من التساؤلات منها ما هو مفهوم أدارة التنوع؟ وما هو مفهوم الاستقرار السياسي وماهي اهم مظاهره ؟ والى اي مدى ساعد وجود العديد من اليات أدارة التنوع لتحقيق استقرار نسبي في مجتمعات الديمقراطية التوافقية ؟.استخلصت الدراسة ان مسألة إدارة التنوع في المجتمعات التعددية تندرج ضمن سياسات الدول، وذلك بغية محاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي بدلاً من الصراع. وان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يترتب عليها آثار سلبية على كثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وان اليات ادارة التنوع في مجتمعات الديمقراطية التوافقية تهدف لمعالجة مشاكل وانقسامات المجتمعات المتعددة غير المتجانسة والتعاطي مع تلك المجتمعات بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من الارباح. واخير اوصت الدراسة الى اعتماد النظام السياسي استراتيجيات وبرامج معينة مجسدة في الدستور تعزز عملية دمج هذا التنوع الاجتماعي والثقافي والديني وتعزيزه والحفاظ عليه وإدامته .

الكلمات المفتاحية:

ادارة التنوع ، التعددية ، الاستقرار السياسي ، الديمقراطية التوافقية.

المقدمة

تعد التعددية الاجتماعية ظاهرة متأصلة في المجتمع البشري لأن ذلك المجتمع قد عرف ظواهر تبادل السلع والملكية الخاصة والدولة ، وحتى قبل وبعد الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية التي تفرضها الاختلافات في الرؤى والمواقف السياسية هي اختلافات متأصلة في طبيعة المجتمع البشري.

ظهر مفهوم التنوع الاجتماعي في النصف الثاني من القرن العشرين، للإشارة الى تلك المجتمعات التي حصلت على استقلالها عقب انتهاء الحكم الاستعماري، التي عانت من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، بسبب اختلافها من الناحية العرقية والدينية واللغوية، ومن ثمّ تختلف مطالب هذه الجماعات، الا أن هذا المفهوم توسع وأخذ يشمل مناطق أخرى من العالم، لكن هذا لا يعني ان ظاهرة التنوع الاجتماعي لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ، فالدول والامبراطوريات الشرقية والغربية كانت تستند الى مجتمعات متنوعة دينياً ومذهبياً، كما أن الدراسات التي اهتمت بظاهرة التنوع الاجتماعي ظهرت قبل ظهور المصطلح نفسه، تواجه الدول ضغوطًا خارجية ناتجة عن البيئة الخارجية ، والتي تتمثل في مزيج من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والضغوط الداخلية الناتجة عن التوليفة الاجتماعية الناتجة عن التعددية والتنوع الاجتماعي المتأصل فيها. تتطلب مسؤوليتهم الكبرى إيلاء المزيد من الاهتمام لهيكلهم الداخلي ، ووضع إدارة التعددية والتنوع الاجتماعي على رأس جدول أعمالهم. والتحدي الذي يواجه البلدان ، ولا سيما تلك التي تضم مجتمعات متعددة كالهند وماليزيا ولبنان والعراق، هو خلق هوية مشتركة تجعل يشعر الجميع أنهم ينتمون إلى الدولة نفسها.

اولاً: اهمية البحث

تمثلت اهمية البحث في دراسة مفهوم ادارة التنوع السياسي والاجتماعي والديني في المجتمعات ضعيفة التجانس، وماله من انعكاسات على واقع المجتمعات، واثره في دعم واستقرار الدول في ظل الديمقراطية التوافقية، فقد اعطت الديمقراطية التوافقية الاسلوب الامثل لإدارة التعددية وفقا لما لديها من اليات تحقيق الاستقرار السياسي (شرعية النظام وعدم انتهاك احكام وقواعد الدستور وتدعيم المشاركة السياسية) تتناسب مع واقع الدول التي تعاني من انقسامات اجتماعية. ومن اسباب اختيار هذا الموضوع كون اليات واجراءات ادارة التنوع في المجتمعات الديمقراطية لديها العلاج الواقي للكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الدول.

ثانياً: اشكالية البحث

أن الاشكالية التي تنطلق منها الدراسة انه على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية هي ضمان لإدراج التنوع العرقي والديني والقومي ولمجتمع مستقر خالٍ من الصراع الداخلي ، مع إمكانية التعايش السلمي والانسجام بين الأعراق والمكونات المختلفة في نفس المجتمع ، ألا انه يمكن أن يؤدي هذا التنوع أيضًا للخلاف في الرأي وعدم الاستقرار السياسي بسبب القيم والعادات المختلفة وانعدام الرقابة والقوانين التي تنظم التعايش السلمي ، مما يتطلب من الدول اعتماد استراتيجيات وبرامج محددة لتعزيز التكامل وتعزيز وصيانة وإدامة مثل هذه المجتمعات والثقافات وتنوع الأديان. الاشكالية سوف تتمحور حول الاجابة عن التساؤلات الاتية:-

١- ما هو مفهوم أدارة التنوع؟

٢- ما هو مفهوم الاستقرار السياسي وماهي اهم مظاهره ؟

٣- هل اثرت التحديات المتعددة في عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات المتنوعة؟

٤- الى اي مدى ساعد وجود العديد من اليات أدارة التنوع لتحقيق استقرار نسبي في مجتمعات الديمقراطية التوافقية ؟

ثالثاً: فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ((إن ادارة التنوع وما لديها من اليات يمكن ان تفضي الى حالة من التعايش السلمي تساهم في حماية وحدة اقليم الدولة واستقراره وتدفع بعجلة الاقتصاد لتخلق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة)).

رابعاً: مناهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحليل موضوع ادارة التنوع كواحدة من الاليات الرئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي وامكانية التعايش بين اثنيات المجتمع الواحد في الدول التي تأخذ بالديمقراطية التوافقية.

I. المبحث الاول

ماهية إدارة التنوع

يعد التنوع احد اهم مظاهر المجتمعات التعددية وهذا التنوع هو من مظاهر المجتمعات البشرية إذ ان العديد من المجتمعات والشعوب تتمتع بتنوع اجتماعي وثقافي وديني وسياسي ويكاد لا يخلو مجتمع من وجود تنوع وهذا التنوع قد يمثل عنصر للتماسك الاجتماعي والساسي من جهة وقد يمثل العكس ، وسنبين ذلك في الآتي:

I.أ. المطلب الاول

مفهوم التنوع

اولاً: مفهوم التنوع لغة

من وجهة نظر لغوية ، كلمة الاثنية "Ethnecity " مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة "Ethnos " ، ومعناها يتوافق مع كلمة أمة "Nation " ، في اليونانية تشير كلمة "أمة" إلى المجموعة البشرية التي ينحدر افرادها من ذات الأصل(١).

التنوع: في اللغة تَنَوَّعْتُ، أَتَنَوَّعُ، تَنَوَّعْ، تَنَوُّعٌ تَنَوَّعَتِ الْمَأْكُولاَتُ عَلَى مَائِدَةِ الغَدَاءِ: اِخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا تَنَوَّعَتِ البَضَائِعُ: تَصَنَّفَتْ وَصَارَتْ أَنْوَاعاً تَنَوَّعَ الغُصْنُ" : تَحَرَّكَ، تَمَايَلَ. "تَنَوَّعَ الصِّبْيَانُ عَلَى الأُرْجُوحَةِ" تَنَوَّعَ فِي السَّيْرِ: تَقَدَّمَ(٢).

التَنَوُّعٌ: تَنَوُّعُ الصُّوَرِ: اِخْتِلاَفُ أَلْوَانِهَا وَأَحْجَامِهَا وَأَشْكَالِهَا تَنَوُّعُ الْمَلابِسِ: تَصَنُّفُهَا. "تَنَوُّعُ الْمَنَاظِرِ" "تَنَوُّعُ الأَشْكَالِ" تَنَوُّعُ النَّاعِسِ عَلَى الرَّحْلِ: تَحَرُّكُهُ، تَمَايُلُهُ الشَّيْء تحرّك وتمايل يُقَال تنوع الْغُصْن وتنوع الناعس على الرحل وتنوع الصَّبِي فِي الأرجوحة والأشياء تصنفت وَصَارَت أنواعا وَفِي السّير تقدم ، وتَنَوَّعَ الشيء: تنوعت المناظر ، تَنَوَّعَ الشيء: تحرك وتمايل، نَوَّعَ في السير: تقدم(٣).

ثانياً: مفهوم التنوع اصطلاحاً

وهو مصطلح التنوع من أصل لاتيني وفي المعنى الاصطلاحي، يشير التنوع الى التمايز في الاشياء والمخلوقات، ولاسيما البشر في الصفات

(١) مرزوق ،نبهان سالم، "الدميقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الثني"، *مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك* ، العدد، (٢٤)،(٢٠٢٠): ص ٣.
(٢) مسعود ،جبران، *الرائد معجم لغوي عصري*، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٥ ،١٩٩٢)، ص١٣٧.
(٣) انيس ،ابراهيم واخرون ، *المعجم الوسيط* ، (القاهرة: مكتبة الشروق)، ص٣٦٣،

والخصائص، الأمر الذي ينتج عنه التنوع في العادات والتقاليد والسلوك وأسلوب الحياة، وأن وجود التباين والتمايز في العادات والتقاليد بين البشر لا يعني عدم وجود تشابه، فالبشرية تنتمي إلى جذور مشتركة وأصلٍ واحد، كما أن مفهوم التنوع الاجتماعي يشير الى تميز الثقافة البشرية بالتنوع والتعدد، إلا أنها تتشابه في مضمونها بعدّ البشرية ذات أصلٍ واحد، لذلك فإن مصطلح التنوع الاجتماعي يشير الى وصف الواقع البشري من ناحية التعدد والاختلاف(١).

والتنوع ، يشير إلى الاختلاف أو التمييز بين الناس أو الحيوانات أو الأشياء، أو تنوع الأشياء المختلفة ، أو اللانهاية أو كثرة الأشياء ، أو الاختلاف أو التباين أو التعددية ، ويعكس التنوع الثقافي أو تنوع العديد من الثقافات ، والتعايش والتفاعل بين الثقافات المختلفة التي تتعايش حولها العالم وفي مناطق محددة ويتعامل مع درجة التنوع والثراء الثقافي لهذه الثقافات بهدف الاتحاد بدلاً من التمايز(٢).

التنوع الثقافي هو جزء من التراث المشترك للإنسانية والعديد من البلدان والمنظمات تسعى جاهدة من أجله من خلال الحفاظ على الثقافات الموجودة وتعزيزها ، والحوار بين الثقافات ، والتفاهم واحترام الآخرين ، ومن الناحية السياسية فإنها تصف المجتمع الذي تكون فيه القوة موزعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للمنافسة أو الصراع أو التوازن، وقد تشير الى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمزاولة السلطة السياسية(٣).

(١) عجيب عاطف، "إدارة التنوع الثقافي والسلام الاجتماعي دراسة حالة تلفزيون السودان"، (أطروحة دكتوراه، مركز دراسات ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٤)، ص ٢١-٣١.
(٢) جبر، وليد عبد، "ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق إنموذجاً"، *مجلة الآداب* ، العدد١١٩،ص٢٣٣.
(٣) مهدي ،محمد عاشور، *التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية*، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية)، ص ٢٠.

يشير مصطلح التنوع الثقافي إلى مجموعة من الثقافات المختلفة ذات أنواع عديدة ، على عكس مفهوم الثقافة الأحادية. عندما يتعلق الأمر بالاختلافات الثقافية، يشير مصطلح التنوع الثقافي إلى وجود العديد من الثقافات المختلفة والمتنوعة. غالبًا ما يشير مفهوم التنوع الثقافي إلى تنوع المجتمعات البشرية وثقافاتهم في البلدان. فيما يتعلق بالتأثير السلبي على التنوع الثقافي ، غالبًا ما يُشار إلى أن مفهوم العولمة له تأثير سلبي على التنوع الثقافي في مختلف البلدان. بالإضافة إلى أن مفهوم التنوع الثقافي يعد من أهم المؤشرات المستخدمة لتحديد الخصائص التي يمتلكها أفراد المجتمع من أجل إظهار أنفسهم للآخرين ، وتشمل هذه الخصائص العوامل الديموغرافية التي تشير إلى العمر والجنس واسم العائلة والمجموعة ، الأعراف الثقافية والتعليمية المتنوعة في المجتمعات المنفصلة[١].

ثالثاً: مفهوم إدارة التنوع

إن الإدارة: هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة باستغلال الموارد البشرية المتاحة ، وفق منهج محدد ، وضمن بيئة معينة ، والتنوع : هو حدوث الفروق بين الأشخاص والجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة ، ويشمل القبول والاحترام لهم ، وادارة التنوع هو ادارة التنوع الاجتماعي وهو مفهوم قديم هو الاعتراف بالفروق الفردية وتقديرها، ويمكن أن يكون لذلك أبعاد كبيرة فيما يتعلق بـالسلالة أو العرق أو النوع والوضع الاجتماعي والاقتصادي أو العمر أو القدرات النفسية أو المعتقدات الدينية أو المعتقدات السياسية أو غير ذلك[٢].

(١) عطية ،عمار تركي، "التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي"، *مجلة البحوث القانونية*، العدد ١٢، ص ١٩٥.

(٢) عوض ،جابر سعيد، "مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مراجعة نقدية"، *بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية*، ١٩٩٣، ص٧.

إدارة التنوع: هو إجراء تنظيمي لتعزيز تنوع الثقافات في المجتمع من خلال اعتماد استراتيجيات وبرامج معينة تعزز عملية دمج هذا التنوع الاجتماعي والثقافي والديني وتعزيزه والحفاظ عليه وإدامته ، على الرغم من أن هذا التنوع هو سمة رئيسية للعديد من المجتمعات حول العالم ، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى اختلافات في الآراء ووجهات النظر وعدم الاستقرار بسبب القيم والعادات المختلفة وغياب الضوابط والقوانين التي تنظم التعايش السلمي[١].

رابعاً: اشكال التنوع

إن للتنوع اشكال وصور مختلفة تتجسد في المجتمعات والشعوب ويمكن تحديدها في الآتي:

١-**التنوع القومي:** مشتقة من لفظ (القوم) والقوم هم الجماعة الذين يقومون قومة واحدة للقتال، وهي تطلق على الرجال والنساء معاً وتعني جماعة الانسان وأنصاره، ويشير الى الجماعة التي تؤلف بينهم التقاليد الاجتماعية واللغة والشعور بالانتماء الى أمة واحدة، وعرفها الفيلسوف الايطالي مانشيني أنها:(مجتمع طبيعي من البشر يرتبطون فيما بينهم بوحدة الارض والأصل والعادات واللغة وتجمعهم مقتضيات الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي)[٢]، أن القوميات الأممية تختلف عن بعضها البعض لاختلاف العوامل والظروف التي نشأت فيها والتي ساهمت في تكوين الأمم وافكارها القومية فهي ليست متطابقة تماماً ، ولا يشترط ان يكون جميع افراد القومية الواحدة يعيشون في مكان واحد ولا دولة معينة، أي أن الدولة ليست حدود

(١) سلوم ،سعد، *الوحدة في التنوع التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق*، (بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥)، ص٣٥.

(٢) القاضي، محمد جبار، حق *تقرير المصير دراسة مقارنة* ، (بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، ٢٠١٦)، ص٩٣.

فاصلة مانعة بين القومية، فمن الممكن ان تكون هناك بقعة جغرافية معينة في دولة ما تشكل امتداداً الى قومية في دولة أخرى بسبب النزاعات أو الهجرة او اسباب اقتصادية أو غيرها[١].

٢- **التنوع الديني:** وهذا يعني التعددية في الدين والمعتقدات والقوانين والمواقف ذات الصلة في المجتمع الواحد، وكذلك الاعتراف واحترام وقبول وجود تنوع الانتماءات الدينية في نفس المجتمع وما ينتج عن ذلك من اختلاف أو اختلاف في المعتقدات ، الأمر الذي يتطلب إيجاد الصيغ المناسبة للتعبير عنها في بشكل مناسب داخل وبطريقة وقائية للنزاع تهدد النزاعات الدينية أمن المجتمع[٢]، يتطلب مفهوم التعددية الدينية الاعتراف بأنه لا يمكن لأحد أن يبطل أحداً ، وأن الجميع متساوون في مجتمع قانوني واحد ، ويحترم مبدأ حرية الفكر والتنظيم ، والانخراط في الحوار ، وتجنب الإكراه. إذ إن التسامح هو من روائع ما جاء الاديان وهو مصدر التسامح والتعايش السلمي[٣].

٣- **- التنوع اللغوي:** وهو مصطلح عام يستخدم للدلالة على أي شكل مميز للغة أو التعبير اللغوي، حيث يستخدم اللغويون عادة لغات مختلفة كمصطلح لتغطية أي من الفئات الفرعية المتداخلة للغة ، بما في ذلك اللهجة ، وسجلات اللغة ، واللغوية. المصطلحات والمفاهيم ، وكلمة اللهجة هي كلمة مشتقة من الكلمات اليونانية (ضياء) بمعنى (بواسطة، بين، ليجين، للتحدث)، اللهجة هي مجموعة متنوعة إقليمية أو اجتماعية للغة تتميز بالنطق أو القواعد أو المفردات من أشكال اللغة الأخرى غالبًا ما يستخدم المصطلح لهجة لوصف طريقة التحدث

(١) نادر، مثنى أمين، *قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية*، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص١٩.
(٢) الغويل، سليمان، *الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة*، ط٧، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٢)، ص١٢١.
(٣) ياقو، منى ، ٢٠١٩، الحماية القانونية للأقليات، مطبعة نصيبين، الموصل ص٤٢.

التي تختلف عن التنوع القياسي للغة[١]، التنوع اللغوي هو التعايش بين العديد من اللغات في منطقة جغرافية معينة ، بالطريقة التي يستخدم بها مفهوم التنوع اللغوي للإشارة إلى تعايش مجموعة من المجتمعات تتحدث لغات مختلفة وتتشارك مناطق معينة ، أو احترام اللغات الموجودة[٢].

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم الاستقرار السياسي

اولاً: مفهوم الاستقرار في اللغة:

تعرف كلمة الإِسْتِقْرارٌ في اللغة من كان الطقس مستقرًا: لم يتغير، أي بقي ثابتًا.

"السعي للاستقرار بعيدا عن المشاكل". التراص: لم يختف فوقها، أي بقي ثابتًا في ما كان عليه أن يفعله[٣].

والاستقرار يشير إلى القرار في المكان والمكوث فيه مع السكون والثبات قال تعالى:((فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين)) (الآية ٣٦ سورة البقرة). وجاء في معنى الثبات الذي يأتي من كلمة (قار) لتأكيد القرار ، ومن ذلك (قررت) مكانه ، أي بقيت فيه ، لأن رجل العين يقال أنه عاش وقرط عينا تعترف بذلك. كسر القف وفتحه على سخنت كما قال (استمرارية إقامته) أي استقر وعاش معه ، ومن هنا علمنا أن مفهوم الاستقرار هو السكون والثبات والبرودة والهدوء، وعدم الاستقرار هو تصعيد وحرارة لا يتوافقان مع الاستقرار ، وما يقابلهما من عنف سياسي

(١) منير، رمزي واخرون، *اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ١٣٦.
(٢) منيغر، سناء، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، (رسالة ماجستير، جامعة سطيف٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠١٤)، ص ١٩٢.
(٣) ابادي ،مجد الدين محمد ، *القاموس المحيط* ، (القاهرة: دار الحديث للطباعة ، ٢٠٠٨)، ص ٩٧٦.

ناري، وعدم الاستقرار السياسي لغة تشير إلى عدم الاستقرار والتغيير والتحول[١].

ثانياً: مفهوم الاستقرار السياسي في الاصطلاح

يُعرَّف الاستقرار السياسي " بأنه إقامة النظام والأمن على أساس مقبول لدى غالبية المجتمع بمختلف أجزائه ، بحيث يضمن مبدأ سيادة الاستقرار المسار الطبيعي والبناء للحياة في إطار السلام ، الذي لا بد من توافره بشكل ملائم وبقدر ما يضمن حياة طبيعية لأفراد المجتمع[٢].

كما يعرفها فالح بأنها "حالة من الاستقرار المؤسسي للدولة على جميع المستويات، مما يعكس قدرة السلطة السياسية على معالجة الأزمات القائمة بشكل فعال وإدارة الصراعات في المجتمع في إطار القوانين والمؤسسات وفي سياق غياب أو تهديد أعمال عنف سياسي على شكل عمليات خطف واغتيالات وحروب داخلية وأحداث أخرى عنف سياسي[٣].

يتعامل بعض الباحثين مع مفهوم الاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة ، أي بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي تحديد النوع على أنه نفي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي نفسها. حيث يعرف عدم الاستقرار السياسي "بأنه عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لنزع فتيل الصراعات

(١) انيس، مصدر سابق،ص٦٨.
(٢) الجرف، فاتن، *ازمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي* ، ط١ ، (القدس: دار الجندى للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٦٥.
(٣) فالح، عدي، *علم الاجتماع السياسي*، (بغداد: مكتب اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠١٥)، ص١٢٩.

في المجتمع إلى درجة تمنع العنف من الحدوث. يربط هذا التعريف عدم الاستقرار السياسي بممارسة العنف"[١].

وقد عرف جونسون ويستيفنسون (Johnson Westevenson) حالة عدم الاستقرار السياسي بأنها: "حالة تصيب النظام بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسيات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي"[٢].

إلا أن الدكتورة (نيفين مسعد) ترى أن الاستقرار السياسي لا ينطوي على مظاهر العنف من خلال القمع من قبل السلطة الحاكمة ، حيث سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي على المدى الطويل إذا تحقق الاستقرار السياسي من خلال ممارسة القمع من قبل الحاكم[٣].

ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم (المشروعية) : وهي مفهوم مشتق من الشرع او الشرعية او المنهاج لقوله تعالى((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)) ، والتعريف الاصطلاحي (للمشروعية):((والتي تعني خضوع الدولة حكام ومحكومين لأحكام القانون))[٤]

ثالثاً: مظاهر الاستقرار السياسي

١-**مظاهر ذات أبعاد سياسية:** تتمثل في استقرار النظام من خلال أحداثه السياسية المتكاملة أو ما يسمى (المستويات السياسية) للنخب الحاكمة والمؤسسات

(١) السمدة ،عبد الخالق ، "التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠م- ٢٠٠٤م)"، (رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة أم درمان، الجزائر، ٢٠٠٤)،ص٤٤.
(٢) الشكراوي ، علي هادي، *النظم السياسية المعاصرة*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤)،ص٩١.
(٣) مسعد نيفين، *كيف يصنع القرار في الانظمة العربية* ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٤٩.
(٤) كاظم ،هناء عباس ، صعب، ناجي عبود، "السلطة التقديرية للإدارة ومبدأ المشروعية"، *مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف*، العدد ١٥، (٢٠١١): ص٣٦١-٣٦٢.

السياسية والسلوك السياسي ، فضلًا عن ضعف الحياة الدستورية ، لأن هذا الضعف يتخذ أشكالًا عديدة ، يتجلى قبل كل شيء في عدم احترام الدستور في كثير من هذه الدول ، من الطبيعي أن الدستور لا معنى له دون احترام حقيقي. وقد يتمثّل كذلك في تغيير الحكومات سواء بإسقاطها بسبب أحد تلك الأشكال أو بتغيّرها من خلال إجراء الانتخابات، ويترتب على عدم الاستقرار السياسي تفشّي شعور بعدم اليقين بشأن مدى استقرار الإطار المؤسسي مثل النظام القانوني، ومدى بقاء صناع السياسة في مناصبهم سواء كانوا وزراء في الحكومة أو نواباً في البرلمان[١].

ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي تؤشر على العديد من الدول هو أن مؤسسات الدولة ليس بالمستوى الذي يضمن إمكانية مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، فهذه المؤسسات ضعيفة مما يجعلها غير صالحة لتحويل مساهمات المواطنين ونقل آرائهم وملاحظاتهم ثم تحويلها إلى قرارات سياسية. يتم اتخاذ القرارات وجميع مساهمات التمثيل ، وفي معظم الحالات تنسب الدور الهامشي للمؤسسات التمثيلية في العملية السياسية إلى عاملين. هشاشة الهيكل الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات[٢].

٢-**مظاهر ذات أبعاد اقتصادية :** تتمثل في استقرار النظام من خلال زيادة مستوى الاستثمار، والإنفاق الحكومي، وزيادة رأس المال البشري (التعليم). أن للاستقرار السياسي تأثيراً إيجابياً على الاستثمار. حيث إن الدول التي تتمتع

(١) مصطفوي، محمد، *نظريات الحكم والدولة دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الدستوري الوضعي*،ط٣، (بيروت: ٢٠١٥)، ص١١٣.

(٢) كركي، محسن سعدون، *الفيدرالية في المجتمعات التعددية*، (دهوك: مطبعة ئازادي، ٢٠٠٧)، ص٣٥.

بقدر أكبر من الاستقرار السياسي يكون لها القدرة على جذب قدر أكبر من الاستثمارات[١].

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وما يترتب عليها من آثار سلبية على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل نقاش وتحليل مستمرين، وخاصة في ظل انتشار ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها دول مختلفة ، وقد يأخذ عدم الاستقرار السياسي عدة أشكال منها عنف الجماهير، والاغتيالات السياسية، والثورات، ومن ثم عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في المستقبل سياسات ضريبية وسياسات الصرف الأجنبي وسياسات مكافحة التضخم، وتوفير السلع العامة، وكذلك بشأن تأمين حقوق الملكية، وتدفق رؤوس الأموال من الخارج، وبوجه عام عدم اليقين بشأن خصائص الإطار الاجتماعي، الاقتصادي للدولة[٢]، وتنعكس حالة عدم الاستقرار السياسي سلباً على المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يتراجع الاستثمار في رأس المال المادي والبشري كما تنخفض الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. فحالة عدم اليقين بشأن المستقبل المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات ومن ثم انخفاض التراكم الرأسمالي، وتقلل كذلك من جهود البحث والتطوير التي تقوم بها المنشآت والحكومات مما يبطئ عملية التقدم التكنولوجي كما يؤدي العنف والاضطرابات المدنية والإضرابات إلى اضطراب مسار العمل الطبيعي في المشروعات والأسواق المختلفة، وانخفاض عدد ساعات العمل، بل وإلى تدمير بعض الطاقات الإنتاجية الموجودة فعلاً، وينعكس ذلك كله سلباً على نمو الإنتاجية. علماً بأن حالة

(١) عمارة ،أميرة ،"عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*، العدد ٤، المجلد٢٣، (٢٠٢٢):١٦.

(٢) الصباحي، علي شهاب، *الاستثمار الاجنبي الخاص الواقع والافاق دراسة قانونية مقارنة*، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص١٨٤.

عدم اليقين بشأن المستقبل قد تؤدي أيضاً إلى تقليل الأفراد من استثماراتهم في التعليم ومن ثم إلى تراجع رأس المال البشري[١].

٣-**مظاهر ذات ابعاد اجتماعية:** تحقيق استقرار مماثل على مستوى الاستقرار السياسي، مما يدل على درجة تماسك الفئات الاجتماعية داخل تلك الدولة وترابطها مع بعضها البعض من جهة ، وبينها وبين السلطات من جهة أخرى ، وهذا يضمن التكافل. لذلك فإن حالة تلك الدولة ومجتمعها في مواجهة التقلبات والتغيرات المختلفة ككيان متماسك الاستقرار السياسي هو محدد مهم وأساسي للنمو الاقتصادي ، فعندما يتمتع المجتمع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي فإنه يساهم في توفير الحق. بيئة النشاط الاقتصادي ، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار وتراكم رأس المال ، وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية ، بينما البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات والاضطرابات والحروب ، يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي سلباً من خلال التدني وعدم الاستقرار. معدلات النمو الاقتصادي ، وانخفاض تراكم رأس المال ، وبالتالي ، ملحوظ ينقص[٢]، عدم الاستقرار الاجتماعي هو النتيجة النهائية للتأثير المتبادل لعدم الاستقرار الاجتماعي ، والذي يتأثر في البداية بعدم الاستقرار السياسي ثم عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. عدم القدرة على خلق فرص العمل ، وهو يتفهم جيوش العاطلين عن العمل وعدم قدرة الحكومة على الاستجابة للمطالب الشعبية التي تدفع الناس إلى النزول إلى الشوارع أو الانضمام إلى الجماعات العنيفة أو الشغب ضد النظام السياسي[٣].

(١) طاقة، محمد، *مأزق العولمة وحتمية الانهيار*، (عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ١٦٢.
(٢) الحمداني، قحطان احمد، *الأساس في العلوم السياسية*، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٥.
(٣) شيحا، ابراهيم، *النظم السياسية الدول والحكومات*، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٦)، ص٦٣.

II. المبحث الثاني
تحديات وآليات تحقيق الاستقرار في المجتمعات المتنوعة في ظل الديمقراطية التوافقية

هناك العديد من التحديات التي تؤثر في عملية تحقيق الاستقرار في المجتمعات المتنوعة وهذه التحديات هي متعددة فضلاً عن وجود العديد من الاليات لتحقيق استقرار نسبي في هذه المجتمعات .

II.أ. المطلب الأول

تحديات الاستقرار السياسي في ظل الديمقراطية التوافقية

تميل المجتمعات التعددية المقسمة على أساس العرق أو الطائفية إلى مواجهة تحديات كبيرة في إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية فعالة تتجاوز من خلالها الانقسامات والصراعات والحروب الأهلية الانسجام الاجتماعي والاستقرار والإجماع السياسي. هذه التحديات ، بحسب العديد من المفكرين، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تجسيد الديمقراطية التوافقية، والتي تمثل رؤية مبتكرة مستمدة من جوهر الديمقراطية التمثيلية ، والتي تضمن تعايش النخب ومشاركتها في الحكم بدلاً من الصراع والمنافسة[١].

ويعرف آرند ليبهارت(Arend Lijphart) الديمقراطية التوافقية من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي

(١) الأنباري، شاكر، *الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)*، (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٤٢.

القائم بين النخب القطاعية ، " بأنها القدرة على تخطي الانقسامات القطاعية في المجتمعات التي يوجد فيها تنوع في الانتماءات، وذلك بغية تحقيق التعاون"[١].

يشير غيرهارد ليمبروخ (Gerhard Lembruch) إلى ذلك أيضًا، معرّفًا إياه بأنه: (استراتيجية لإدارة النزاعات من خلال التعاون والاتفاق بين النخب المختلفة بدلاً من التنافس وصنع القرار من قبل الأغلبية." وهنا يقصد لامبروخ أن التوافقية تساعد على تقليص النزاعات في المجتمع حيث يكون هناك تعاون على اتخاذ القرارات بدلاً من أن تفرض الأكثرية قراراتها ويُغيّب دور الأقليات في اتخاذ القرارات"[٢].

الديمقراطية هي حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجله ، فالدولة هي ديمقراطية عندما يحكمها الحكام في نفس الوقت، أو عندما يساهم أكبر عدد من المحكومين بشكل مباشر في ممارسة السلطة، و على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تشترك في الديمقراطية بمعناها العام بأن مصدر السلطة هو الشعب، ولكن هناك نقاط اختلاف بينهم ، فإن الديمقراطية التمثيلية تقوم على المنافسة للحصول على الأغلبية التي تمكن الحزب الذي حصل عليها من الوصول إلى السلطة ، بينما الديمقراطية التوافقية على العكس من ذلك تقوم على "التراضي"، ولدت في ظل ظروف مختلفة. التقسيم الاجتماعي وعدم التجانس وعدم الرضا عن الأغلبية كمعيار وحيد للحكم، بالإضافة إلى المعيار الآخر وهو الإجماع والذي يتضمن إشراك أقليات مختارة في الحكومة[٣].

(١) ليبهارت، آرنت، *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، ترجمة حسني زينه، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٦٧.
(٢) الشاوي، منذر، *الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية-الفكرة الديموقراطية*، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٣١.
(٣) عبيد، حسين ، ٢٠١٤، المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص٧٢.

ويمكن اجمال اهم تحديات الاستقرار السياسي في المجتمعات المتنوعة في ظل الديمقراطية التوافقية في الآتي:

اولاً: ضعف الوعي والثقافة السياسية: الديمقراطية هي قضية وعى سياسي يرتبط بمستوى التعليم ونسبة الأمية، فالجهل بكل درجاته يؤثر سلبًا على مفهوم المشاركة السياسية والأسلوب الذى تقرر به الأغلبية المسار الوطني من أجل المصلحة العليا للبلاد، ومن عجب أن دولة كبرى مثل الهند تتمتع حاليًا بنظام ديمقراطي ضخم رغم تفشى الأمية ووجود جيوب للتخلف أحيانًا مع تراكم الميراث الثقافي الثقيل الذى لا يخلو من خرافة، بل قد يعادى الحداثة أيضًا، ولكن وعى المواطن الهندي قد تجاوز مستواه التعليمي، وأصبح وفقًا لـ(نظرية الضرورة) تعبيرًا عن إحساسه الغريزي بإمكانية تحقيق مصلحته من خلال تحقيق مصلحة المجتمع[١].

ثانيًا: الفقر وتدني المستوى المعاشي: الفقر والبؤس والحرمان عناصر تقوض قيمة الديمقراطية وتختزلها إلى مستوى الرشاوى الانتخابية ، واستخدام المال السياسي كوسيلة للتأثير على أصوات الناخبين ، وعدم القدرة على الكلام بحرية ، لقد قالوا دائمًا إن حرية بطاقة الاقتراع تأتي مع رغيف خبز ، ولا نلوم قبول المواطن الفقير إعانة الانتخابات مقابل تصويته ، لأن المحتاج غالبًا ما يكون بلا إرادة ولا توجد حرية سياسية دون حد أدنى من الإشباع الاقتصادي ، والفقر قنبلة موقوتة لا نتجاهل أثرها ولا نقلل من شأنها[٢].

(١) موسى،عبد المطلب، *ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة* ، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ١٤٨.

(٢) البكري، ياسين محمد ، "اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية* ، العدد ٢٧، (٢٠٠٩): ص ٦٤.

ثالثًا: القيم والمعتقدات السائدة: الحضارات والثقافات القديمة المتجذرة في الأرض التي تعلقت بها والتي نشأت منها منذ فجر التاريخ ، ممثلة بمجموعة من القيم والتقاليد إلى جانب تراكم التراث البشري ، تؤثر بالضرورة على السلوك الديمقراطي ، لأن إنهم يجعلون شعوبهم صعبة التحول إلى ديمقراطية حقيقية. بينما تدرس هذه الدول تاريخها وتتعمق في تراثها ، وترفض الديمقراطية الغربية التي أتت إليها وتعتبرها صناعة أجنبية لا تتماشى مع ماضيها ولا تعبر عن حاضرها ، فقد لا يثقون أيضًا في أن الإيمان الحقيقي أن الأمة هي مصدر القوة ، وتداولها يؤدي إلى تناوب النخب الحاكمة ، التي تُمنح للديمقراطية الحديثة ، لأن المشاركة السياسية في مفهومها الغربي تبدو لهم مجرد سلم يصعده من هم قادر على الصعود[١].

رابعًا: الفوارق بين الدول: إن أخطر المؤثرات في العملية الديمقراطية هي تلك المتعلقة بثقافة وطبيعة عادات وتقاليد الدول ، لأن نقد الديمقراطية الغربية وصل لدرجة أنه اعتبر غير مناسب لتمثيل الشعب وانتخاب الشعب. أصلح حتى في أكثر الدول شهرة ومكانة ، ويتحدث هؤلاء المبتكرون عن المفهوم الحديث لها ، والذي يدور حول معنى الديمقراطية التوافقية ، أي تلك المستوحاة من تأثير الرأي العام إلى جانب إجراءات التصويت الانتخابي بحيث لتزويد الناخبين بمؤشرات معيارية عن درجة توافق الناس والجمهور تجاه شخص أو حزب أو مجموعة. هذا اقتراح لم يتبلور بعد ، ولكن في السنوات الأخيرة ، بعد الحديث عن عيوب ونواقص الديمقراطية مرات عديدة ، اشتد الحديث عنه في السنوات الأخيرة[٢].

(١) مرعي ،محمد حسن ، *الجوانب الموضوعية لجريمة إثارة الفتنة الطائفية دراسة تحليلية مقارنة*، (القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ٥٨٠.

(٢) حافظ،عبد العظيم، *التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل*، (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩)، ص ١٣٩.

خامساً: المحاصصة والتشتت الحزبي وغياب الهوية الوطنية: إن التعددية الحزبية هي السمة البارزة في الديمقراطية التوافقية، ويعد التنوع السياسي احد اهم صفات الديمقراطية التوافقية وإن الاحزاب تعبر عن هويات مختلفة دينية ومذهبية وقومية وفكرية ولكل منها ايديولوجيته الخاصة التي تنعكس على النظام السياسي مما يجعل المصالح الحزبية هي اقوى واكبر من المصالح القومية او الوطنية والسبب هو ان الاحزاب تتميز بالتعددية وتتخندق في الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية مما يجعل تفوق للهويات الفرعية ويمثل على حساب المصلحة الوطنية[١] (كما هو الحال في العديد من الدول مثل لبنان والعراق) ، وهذا الامر ينتج حكومات ضعيفة مما يؤدي الى انعدام الاستقرار السياسي[٢].

II.ب. المطلب الثاني

آليات تحقيق الاستقرار في ظل الديمقراطية التوافقية

معنى مفهوم الاستقرار السياسي هو أنه مطلب جماعي. وبغض النظر عن نموذج النظام السياسي القائم في أي دولة في العالم، فإن العامل المشترك دائمًا هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقرًا. يمكن أن تستمر، وقد استحوذت هذه المسألة على تفكير الكثيرين من المفكرين والمحللين السياسيين من البداية الحقيقية للفكر السياسي الغربي، حيث يعتبر من الموضوعات القديمة والمألوفة في العلوم السياسية. لقد عرفه الفكر السياسي في مراحل مختلفة من التطور، وكان المفكرون السياسيون يتعاملون معه ويتعرضون له منذ زمن الحضارة اليونانية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام به وظهرت مدارس ذات رؤى مختلفة.

(١) الزلزلي، زيد حازم، *عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية*، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨)، ص ٤٩.

(٢) الشافعي، ميثم حسين ، "وضع السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)"، *مجلة اهل البيت ، جامعة اهل البيت ، كربلاء* ، العدد٢٢، (٢٠١٨): ص ٤٢٣.

لدراسته والبحث العلمي فيه ، وبالتالي توسع مجال أبحاث الاستقرار السياسي بشكل كبير ليغطي معظم القضايا التي تم تناولها في مجال السياسة المقارنة وأنظمة الحكم والتنمية السياسية واحترام الحقوق والمبادئ الدستورية والالتزام بها[١]. ويمكن اجمال اهم آليات **تحقيق الاستقرار في المجتمعات المتنوعة في الآتي:**

أولاً: عدم انتهاك قواعد و أحكام الدستور: ويمثل ذلك بصرامة ، سواء من قبل الحكومة أو المحكومين ، على سبيل المثال ، عدم اللجوء إلى الاعتقالات من قبل الحكومة دون محاكمة عادلة ، أو قمع عناصر المعارضة ، أو منح صلاحيات استثنائية لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في مخالفة للدستور ، وعدم حل المجلس النيابي (مجلس الشعب) قبل القيام بولايته الدستورية ، والجماهير لا تلجأ لأساليب العنف السياسي للتعبير عن مطالبها ، متجاوزة القنوات الدستورية[٢].

ثانياً: التوازن بين مدخلات النظام و مخرجاته: وهذا يعني قدرة النظام السياسي على خلق التوازن المطلوب بين كل من مدخلاته ومخرجاته كأساس للعملية السياسية ، وهنا ظهر اتجاه يحدد وظيفة النظام السياسي بتحقيق هدف ، واتجاه آخر يوضح كيف يساهم النظام السياسي في أداء جميع الوظائف ، أي الاستجابة للمجتمع في عملية تخصيص القيمة الاستبدادية ، وفي هذا السياق ، يعتقد ديفيد أوستن أن أي نظام سياسي يتكون من مجموعة من المدخلات التي يتم تمثيلها بشكل أساسي في الدعم الذي يستقبل النظام وفي المطالب الملقاة عليه سواء كانت مادية أو معنوية ، أما النتائج فهي تعبر عن مدى استجابة النظام للمطالب الملقاة

(١) الرجوب، سلامة رضوان ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية". (رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، دمشق ٢٠٠٥)، ص٧٥.
(٢) مسعد ، نيفين عبد المنعم، *الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي*، (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص٥٠.

عليه. تؤثر هذه المخرجات على الطلبات المقدمة على النظام ومدى الدعم الذي يتلقاه في عملية تعرف باسم تجربة العودة أو التغذية الراجعة أو عملية التغذية العكسية وتستمر الدورة وأحيانًا لا يوجد توازن بين مدخلات ومخرجات النظام[١] .

ثالثاً: شرعية النظام السياسي: وهي تشتمل على عنصرين ، هما: تمتع هياكل النظام ومؤسساته بالشرعية ، ورضا المواطنين والمواطنين عن الوضع الراهن. فيما يتعلق بالشرعية ، وفقًا لـيبست (Lipset) ، فهي تعني (قدرة النظام السياسي على توليد وإدامة والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع). وهذا يعني أيضًا أن الحكومة وصناع القرار يتولون السلطة ويمارسها على أساس المبادئ الدستورية التي تقرها الأمة وفق الإجراءات والمبادئ السياسية للتقاليد النافذة ومن حيث المصالح التي تخدمها. العدل يعني تحقيق المساواة في توزيع الموارد الوطنية والمساواة في الحقوق والواجبات. وفي المكافآت والعقوبات ، وكلما قلت مظاهر الشرعية والعدالة ، زاد تعرض المجتمع لمظاهر العنف والأخطار التي تهدد الاستقرار الداخلي. كفاءة النظام في تلبية احتياجات الأفراد ، لكن تجدر الإشارة إلى أن إذا كانت الشرعية عنصرا هاما ، فلا غنى عن الاستقرار لتحقيق أهداف سياسية[٢].

رابعاً: نمط انتقال السلطة في الدولة: إن عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي هي مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي ، حيث تعكس درجة الاستقرار والبقاء التي يتمتع بها النظام السياسي في ظل التغيير المصاحب للحاكم أو السلطة السياسية. التنظيم أو كليهما ، ونقل السلطة يعني تغييراً في شخص رئيس الدولة ، وتختلف هذه العملية حسب نوع النظام السياسي القائم والطرق

(١) البنا، محمود عاطف، *الوسيط في النظم السياسية*، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠١)، ص١٥٧.
(٢) مهيدات، عبد الرحمن، "أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن ،السعودية، مصر، تونس)"، (رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك، دمشق، (٢٠٠٧)، ص٢٧.

الدستورية المستخدمة ، أو حسب الطريقة التي يأخذ بها التغيير. يعتقد بعض المحللين أن الأنظمة الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع ببعض الاستقرار السياسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى. وهذا يثبت ظاهرة الصراع على السلطة والحكم والتي بدورها تترجم إلى حالة من الاستقرار في البلاد[١].

خامساً: تدعيم المشاركة السياسية: إن عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي هي مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي ، حيث تعكس درجة الاستقرار والبقاء التي يتمتع بها النظام السياسي في ظل التغيير المصاحب للحاكم أو السلطة السياسية. التنظيم أو كليهما ، ونقل السلطة يعني تغييراً في شخص رئيس الدولة ، وتختلف هذه العملية حسب نوع النظام السياسي القائم والطرق الدستورية المستخدمة، أو حسب الطريقة التي يأخذ بها التغيير. مكان. يعتقد بعض المحللين أن الأنظمة الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع ببعض الاستقرار السياسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى. وهذا يثبت ظاهرة الصراع على السلطة والحكم والتي بدورها تترجم إلى حالة من الاستقرار في البلاد[٢].

الخاتمة

الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية من حيث الأهمية والتطبيق ، فلا توجد دول تتمتع باستقرار كامل ، وهناك درجات مختلفة من الاستقرار تعتمد على عملية التفاعل بين المطالب والتأييد من جهة ، والاستجابة للنظام على الآخر. سواء من متطلبات ضعيفة ودعم قوي ، أو من استجابة عالية مقابل مطالب وتهديدات عالية

(١) عبد الله ،عبد الغني بسيوني، *النظم السياسية النظرية العامة للدولة الحكومة الحقوق والحريات العامة*، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص١١٠.
(٢) محمد ،عبد الوهاب طارق، *سيكولوجية المشاركة السياسية*، (القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، ١٩٩٩)، ص٧٩.

ودعم ضعيف ، ويقوم النظام في جميع الحالات بالوظائف اللازمة لبقائه ، بحيث يعتبر الهدف الأساسي لأي نظام هو الحفاظ على استقراره السياسي.

الاستقرار عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ويتوقف عندها ، لأن الهدف العام للأنظمة السياسية المختلفة هو تحقيق إنجازات أو تقدم أكبر ، وبالتالي تحقيق استقرار مؤقت أكبر ، لأن الاستقرار هو أحد أهداف الناس. وهو أيضًا هدف ، وليس واقعًا ، لأنه ليس مجرد وصف لموقف نموذجي أو قائم ، ولكنه يتطلب فحصًا للظروف التي تفضل تحقيقه. يمكن القول هنا أن هذه هي إحدى المهام الرئيسية للدولة بصفتها الجهة التي تتحمل عبء تنفيذها ، لأن لها تفويضًا اجتماعيًا لتنفيذ عملية التخصيص الاستبدادي للقيم والموارد في المجتمع ، و يعتبر إنجازها عملية إيجابية لها أهمية ضبطها وتتضمن معاني السيطرة والتوجيه للأنشطة الاجتماعية المختلفة ، والدولة هي محور النشاط الاجتماعي ، وليست مجرد طرف محايد في ذلك النشاط.

تم التوصل عبر ما تقدم الى مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

١. تندرج مسألة إدارة التنوع في المجتمعات التعددية ضمن سياسات الدول، وذلك بغية محاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي بدلاً من الصراع.
٢. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يترتب عليها آثار سلبية على كثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
٣. اليات ادارة التنوع في مجتمعات الديمقراطية التوافقية تهدف لمعالجة مشاكل وانقسامات المجتمعات المتعددة غير المتجانسة والتعاطي مع تلك المجتمعات بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من الارباح،
٤. الاهداف المرجوة في التوافق كصيغة مشاركة وتحقيق الاستقرار السياسي، جرى حصرها في استقرار صيغة الحكم والحكومات، وتدعيم المشاركة السياسية، وتجنب العنف، ووحدة المجتمع التعددية والمحافظة على وحدة الدولة، واحترام القانون وعدم انتهاكه.

التوصيات:

١. يجب على كل دولة أن يتضمن دستورها آليات ادارة التنوع لمعالجة اشكاليات التعددية في المجتمع.

٢. اعتماد النظام السياسي استراتيجيات وبرامج معينة تعزز عملية دمج هذا التنوع الاجتماعي والثقافي والديني وتعزيزه والحفاظ عليه وإدامته ،

٣. .تجنب استنساخ تجربة توافقية بعينها، يؤخذ بالاعتبار أن كل مجتمع خصوصياته أن تتكيف الديمقراطية التوافقية مع خصوصياته المجتمع الذي يأخذ بالديمقراطية التوافقية.

المصادر

- القران الكريم

أولاً: الكتب

١. ابادي، مجد الدين محمد، *القاموس المحيط*، القاهرة: دار الحديث للطباعة، ٢٠٠٨.

٢. الأنباري، شاكر، *الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)*، العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

٣. انيس، ابراهيم واخرون ، *المعجم الوسيط* ، القاهرة: مكتبة الشروق ، ٢٠٠٤.

٤. البنا، محمود عاطف، الوسيط في النظم السياسية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠١.

٥. الجرف، فاتن، ازمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي ، ط١ ،القدس: ، دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٦. حافظ، عبد العظيم، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل ، بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩.

٧. الحمداني، قحطان احمد ، *الأساس في العلوم السياسية*، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤.

٨. الزلزلي ،زيد حازم، *عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية*، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٩. سلوم، سعد، *الوحدة في التنوع التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق*، بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥.

١٠. الشاوي، منذر، *الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية-،الفكرة الديموقراطية*، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٠.

١١. الشكراوي، علي هادي، *النظم السياسية المعاصرة*، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

١٢. شيحا، ابراهيم، *النظم السياسية الدول والحكومات*، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٦.

١٣. الصباحي، علي شهاب، *الاستثمار الاجنبي الخاص الواقع والافاق دراسة قانونية مقارنة*، عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١.

١٤. طاقة، محمد ، *مأزق العولمة وحتمية الانهيار*، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

١٥. عبد الله، عبد الغني بسيوني، *النظم السياسية النظرية العامة للدولة الحكومة الحقوق والحريات العامة*، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

١٦. عبيد، حسين، *المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٤.

١٧. الغويل، سليمان، *الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة*، ط٧، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٢.

١٨.فالح، عدي، *علم الاجتماع السياسي*، بغداد: مكتب اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠١٥.

١٩.القاضي، محمد جبار، *حق تقرير المصير دراسة مقارنة* ، بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، ٢٠١٦.

٢٠.كركي، محسن سعدون، *الفيدرالية في المجتمعات التعددية*، دهوك: مطبعة ئازادي، ٢٠٠٧.

٢١.ليبهارت ،آرنت، *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد*، ترجمة حسني زينه، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ، ٢٠٠٦.

٢٢.محمد، عبد الوهاب طارق، *سيكولوجية المشاركة السياسية*، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، ١٩٩٩.

٢٣.مسعود، جبران، الرائد معجم لغوي عصري، ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢.

٢٤.مصطفوي، محمد، *نظريات الحكم والدولة دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الدستوري الوضعي*، ط٣، بيروت: ٢٠١٥.

٢٥.موسى، عبد المطلب، *ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب وسبل المواجهة*، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٢٦.ياقو، منى، *الحماية القانونية للأقليات*، الموصل: مطبعة نصيبين، ٢٠١٩.

ثانياً: المجلات العلمية

١.البكري، ياسين محمد ، "اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية*، العدد٢٧، (٢٠٠٩).

٢.جبر، وليد عبد، "ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق إنموذجاً"، *مجلة الآداب*، العدد١١٩،(٢٠١٦).

٣.الشافعي، ميثم حسين، "وضع السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)"، *مجلة اهل البيت ، جامعة اهل البيت ، كربلاء* ، العدد٢٢،(٢٠١٨).

٤.عطية، عمار تركي، "التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي"، *مجلة البحوث القانونية*، العدد ١٢(٢٠١٦).

٥.عمارة ،أميرة ،"عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة*، العدد ٤، المجلد٢٣، (٢٠٢٢).

٦.كاظم، هناء عباس، صعب، ناجي عبود، "السلطة التقديرية للإدارة ومبدأ المشروعية"، *مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، النجف* ، العدد ١٥، (٢٠١١).

٧.مرزوق، نبهان سالم، "الدميقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الثني"، *مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك* ، العدد ٢٤، (٢٠٢٠).

٨.مرعي، محمد حسن ، الجوانب الموضوعية لجريمة إثارة الفتنة الطائفية دراسة تحليلية مقارنة ، *المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة*، (٢٠١٨).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١.الرجوب، سلامة رضوان، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية"، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، دمشق، ٢٠٠٥ .

٢.السمدة، عبد الخالق ، "التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠م- ٢٠٠٤م)"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، الجزائر،٢٠٠٤.

٣.عجيب، عاطف، "إدارة التنوع الثقافي والسلام الإجتماعي دراسة حالة تلفزيون

السودان"، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٤.

٤. عوض، جابر سعيد، ""مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مراجعة نقدية"، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣.

٥. منيغر، سناء، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق، الجزائر،٢٠١٤.

٦. مهيدات، عبد الرحمن، "أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الأردن ،السعودية، مصر، تونس)"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، دمشق،٢٠٠٧.

رابعاً: الدراسات

١. مسعد ، نيفين عبد المنعم، *الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي*، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ١٩٨٨.

٢. مسعد نيفين، *كيف يصنع القرار في الانظمة العربية* ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠.

٣. منير، رمزي واخرون، *اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

٤. مهدي ،محمد عاشور، *التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية*، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

٥. نادر، مثنى أمين، *قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية*، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣ .